

المصارف التجارية و دورها في تفعيل سوق العراق للأوراق المالية

طالب الدكتوراه: ربيع كوراني - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

الدكتور المشرف: علي كنعان

الملخص:

المصارف التجارية احدى الاركان المهمة في هيكل النظام المصرفي لأي بلد , وقطاع بارز ومهم في تأثيره على نشاط الاقتصادي, وتأتي اهمية المصارف التجارية من دورها الفعال في تطوير سوق الاوراق المالية من خلال الاستثمار فيها والاستفادة منها في توظيف الاموال المتاحة لديها, كما انها تقوم بتقديم خدمات متنوعة تؤثر من خلالها على النشاط الاقتصادي وتحاول الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المصارف التجارية في سوق العراق للأوراق المالية. إذ ساهمت الأزمات والحروب المتعددة في تشكيل اختلالات في هيكل الاقتصاد الوطني ومن هنا جاء دور سوق العراق للأوراق المالية من خلال تشجيع الأفراد والقطاعات المختلفة على الاستثمار في الاسهم وتنمية الاقتصاد الوطني، ويشكل القطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية المحرك الاساسي إذ نلاحظ تطور مؤشرات قطاع المصارف التجارية خلال سنوات الدراسة بالرغم من هيمنة المصارف الحكومية بالنسبة الاكبر من هذه المؤشرات, إلا أن هذه المؤشرات اتسمت بالتذبذب وعدم الاستقرار التي سبقت مرحلة التداول الالكتروني.

الكلمات المفتاحية: المصارف التجارية - سوق العراق للوراق المالية - العراق

Commercial Banks And Their Role In Activating The Iraqi Stock Exchange

Abstract:

Commercial banks are one of the important pillars in the structure of the banking system of any country, and a prominent and important sector in its impact on economic activity. Variety through which it affects economic activity and the study tries to shed light on the role played by commercial banks in the Iraqi market for securities. Multiple crises and wars have contributed to the formation of imbalances in the structure of the national economy, hence the role of the Iraq Stock Exchange by encouraging individuals and various sectors to invest in stocks and the development of the national economy, and the banking sector in the Iraq Stock Exchange is the main engine as we note the development of banking sector indicators Trade during the years of study, despite the dominance of government banks for the largest proportion of these indicators, but these indicators were characterized by fluctuation and instability that preceded the stage of electronic trading.

Keywords: Commercial Banks - Iraq Stock Exchange - Iraq

المقدمة

تعد الاسواق المالية احدى المؤسسات المهمة في القطاع المالي في البلد, إذ تساهم بشكل كبير في دعم الشركات المساهمة في الاقتصاد العراقي من خلال عرض أسهمها في سوق الأوراق المالية للبيع كمصدر من مصادر التمويل المهمة, وبما أن القطاع المصرفي احد أهم القطاعات المساهمة في السوق المالية من خلال شركاتها المساهمة في السوق, تم دراسة دور المصارف التجارية باعتبارها احدى أهم المؤسسات النقدية و لدورها الكبير في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال الائتمان المصرفي ولتمتعها برؤوس أموال كبيرة فضلا عن كمية الودائع التي تحصل عليها هذه المصارف لكبر وحجم مساهمتها في الاقتصاد الوطني لذا تقرر تسليط الضوء على الدور الكبير الذي تساهم به المصارف في سوق الاوراق المالية.

وتعد المصارف التجارية العراقية احدى المؤسسات النقدية المهمة من خلال قيامها باستقبال ودائع الجمهور وتحويل تلك الودائع الى قروض وسلف وتسهيلات مصرفية (ائتمان مصرفي) لأصحاب المشاريع (المستثمرين), فضلا عن تمتع المصارف العراقية برؤوس أموال كبيرة, وسبب اختيار المصارف التجارية الخاصة لان المصارف التجارية الحكومية تدار من قبل وزارة المالية وتدخل في رسم سياستها المصرفية مما يؤثر على كفاءة ادائها , فضلا عن ان المصارف التجارية الخاصة تدعم بشكل فاعل الاستثمارات وهذا بدوره يساهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تؤدي المصارف التجارية باعتبارها واحدة من أهم المؤسسات المالية دورها في مجال معالجة الودائع والوساطة وتسهيل عملية الدفع وتخصيص عملية الائتمان و غيرها من العمليات المختلفة وفيما تعد الأسواق المالية أداة مهمة في حشد المدخرات وتوجيهها في

مجالات استثمارية مختلفة باعتبارها سوق يحتوي على بضاعة ولكن البضاعة التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية ليست منتجات زراعية أو صناعية بل هي عبارة عن أصول مالية (سندات وأسهم) ، تساعد المستثمرين عن طريق توفير مجموعة متنوعة من أساليب الائتمان و التسهيلات المصرفية في تمويل عمليات الشراء والبيع وتنشيط عملية التداول في سوق الأوراق المالية وفي هذا المقام نطرح الاسئلة التالية:

- ما هو الدور الذي تلعبه المصارف التجارية في سوق الأوراق المالية؟
- ماهي الاهمية النسبية لعدد الشركات المدرجة والمتداولة لقطاع المصارف الى اجمالي شركات في سوق العراق للأوراق المالية؟
- الى أي مدى يمكن للمصارف التجارية أن تفعل عمل سوق العراق للأوراق المالية ؟

هدف البحث:

لطالما كانت العلاقة بين المصارف التجارية و الأسواق المالية مصدراً للبحث والنقاش بين الاقتصاديين فالمصارف تمتلك السيولة التي تسعى الى استثمارها بالسبل التي تدر عليها معدلات أرباح مرتفعة فيما يحتاج المستثمرين في الأسواق المالية الى الأموال للاستثمار في الأصول المالية وأسعى من خلال هذا البحث الوصول الى الاهداف الاتية:

- 1- بيان دور المصارف التجارية وأهميتها في دعم الاقتصاد العراقي من خلال عملها الرئيسي كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين.
- 2- دراسة دور سوق العراق للأوراق المالية في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تحليل مؤشرات المتمثلة بحجم التداول والقيمة السوقية وعدد الشركات المساهمة في السوق.

3- بيان دور شركات القطاع المصرفي في دعم سوق العراق للأوراق المالية من خلال دراسة نسبة مساهمتها في مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية رئيسية :

فرضية العدم : لا يوجد دور جوهري لشركات القطاع المصرفي في دعم مؤشرات سوق العراق للأوراق وتفعيل مؤشرات ادارة السوق.

منهج البحث:

بهدف بلوغ ما تتوخاه الدراسة في تحقيق الاهداف التي تسعى اليها ولاختيار ما جاء في فرضيتها , فقد تم الاعتماد الاسلوب الوصفي التحليلي في تحليل المؤشرات المصرفية ومؤشرات سوق الاوراق المالية , خلال مدة الدراسة 2009-2020.

هيكلية البحث :

جاء البحث موزع على فقرات يتناول الباحث فيها مفهوم المصارف التجارية وعلاقتها بسوق للأوراق المالية , و تحليل المؤشرات المصرفية ومؤشرات سوق العراق للأوراق المالية ومن ثم استخلاص النتائج والتوصيات .

أولاً : المصارف التجارية نشأتها و مفهوما والنظريات المفسرة لعملها

1- نشأة المصارف التجارية

يمكن القول ان بدايات النشاط المصرفي كانت مع بدء قيام الافراد بإيداع ارصدتهم النقدية الفائضة عن الصاغة والصارفة, وذلك للحفاظ عليها من السرقة او الضياع, وقد تطور هذا النشاط إذ تم تطوير خدمة تحويل النقود ((العملات النقدية المختلفة)) من

عملة الى اخرى لصالح اطراف التبادل التجاري ومع توسع عمليات الايداع والتحويل تطور نشاط الصاغة والسيارفة ليدخل في مجال تقديم القروض الفائضة لديهم مقابل فوائد وذلك باستخدام الارصدة النقدية الفائضة لديهم, ونتيجة لتنامي الطلب على القروض تم استحداث نظام الفوائد على الاصدة النقدية المودعة وذلك كوسيلة لجذب ارصدة اضافية من الافراد⁽¹⁾.

اما في عام 1609 فقد نشأ بنك امستردام في هولندا وبدأ بقبول الودائع كما وضع خطة لإصدار شهادات الايداع , واصبح مصرف امستردام المصرف النموذجي الذي تأسست على غراره معظم المصارف الاوربية, وكذلك تأسس بنك انكلترا سنة 1694 ليمارس دوره كمصرف تجاري خاص برزت لأهميته في المراحل اللاحقة المركزية عندما بدأت عمليات الصيرفة وهو الاساس الذي انطلق منه المصارف المركزية بشكلها الحديث وتجدر الاشارة في اطار هذه الرؤية التاريخية , الى ان عمليات الصيرفة بشكلها الحديث انحدرت من الدور الذي مارسه ثلاث مجموعات هم (التجار - مقرضو النقود -الصاغة)⁽²⁾.

2- مفهوم المصارف التجارية:

بدأت المصارف التجارية انشطتها بقبول الودائع والاعتماد على هذه الودائع في منح القروض, إذ انها مؤسسات مالية تسعى الى تحقيق الارباح وذلك لأنها مؤسسات مالية وسيطة تقوم بنقل الفوائض المدخرة الى الوحدات الاقتصادية ذات العجز والتي هي

¹ رمضان الشراح, البنوك المتخصصة لدول الخليج العربي, مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع, بيروت, ط1, 1999, ص14.

² وداد يونس يحيى, النظرية النقدية (نظريان-سياسات- مؤسسات), دار الكتب للطباعة والنشر, جامعة الموصل, 2011, ص107.

بحاجة الى القروض ولكن هذه المؤسسات المالية الوسيطة (المصارف التجارية) تتعامل بعمليات الاقراض القصير الاجل ,وتعرف المصارف التجارية على انها المكان الذي يتلقى فيه اصحاب الموارد وطالبي هذه الموارد , أي انها مؤسسة مالية تسعى الى تحقيق الربح⁽¹⁾.

وتعرف ايضا على انها اهم مؤسسة ودائعية إذ تكون الجزء الاكبر من الجهاز المصرفي المالي, ومهمتها الاساسية هي التوسط بين المودعين والمقترضين كما تختص بمنح القروض والاجل والمتوسطة الاجل⁽²⁾.

ويرى اخرون بانها منشأة تقبل الودائع المصرفية من الافراد والهيئات تحت الطلب والاجل , ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلفيات⁽³⁾.

ويعرفها بعض الباحثين بانها احد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي قصير الاجل, بمعنى ان قبول الودائع من الافراد والمؤسسات الحكومية والخاصة تحت الطلب والاجل, ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض وتقديم بعض الخدمات الائتمانية الاخرى مثل خصم الكمبيالات⁽⁴⁾.

¹ د. خالد وهيب الراوي, النظريات التي تفسر نشأة المصارف الخارجية, دار المناهج للنشر ,عمان,2010,ص42.

² د. عبدالمنعم السيد علي, واخرون, النقود والمصارف والاسواق المالية, دار الحامد للنشر ,ط1, 2004.

³ د. اسماعيل محمد هاشم, مذكرات في البنود والنقود, دار النهضة العربية للنشر,بيروت,1976.

⁴ د. زكريا عبد الحميد باشا, النقود والبنوك مع وجهة نظر اسلامية, الكويت ,لجنة البحوث والتدريب, كلية التجارة, جامعة الكويت ,ط3, 2018, ص61.

3- النظريات المفسرة لعمل المصارف التجارية

يمكن تفسير عمل المصارف التجارية من خلال النظريات الآتية:

1- نظرية القرض التجاري

تعد هذه النظرية من ابرز النظريات التي تفسر نشأة المصارف التجارية وتعود افكارها الاولى الى ادم سميث وجون لوك فظهرت في القرن التاسع عشر ومضمون هذه النظرية ان استخدامات اموال المصرف التجاري (الموجودات) يجب ان تتوافق مع طبيعة مصادر اموالها (المطلوبات) القصيرة الاجل او الايفاء بها عنده الطالب , وعلى هذا الاساس جاء تأكيدها على ان يقتصر نشاط المصرف التجاري على عمليات الاقراض قصيرة الاجل, والذي من شأنه تحقيق الربح والسيولة.

2- نظرية الاحلال (او التحول)

برزت هذه النظرية في القرن العشرين ولم تأت بديل لنظرية القرض التجاري بل اتخذت ابعادا لا تختلف كثيرا عن نظرية القرض التجاري الا في ما يتعلق بالموجودات التي يحتفظ بها المصرف, ويتخلص مضمون هذه النظرية في التأكيد على توسيع قاعدة توظيف اموال البنك واصوله وأعماله من خلال الاستثمار في السوق المفتوح⁽¹⁾.

3- نظرية الدخل المتوقع.

توصلت نظرية الدخل المتوقع الى نتائج مغايرة للنظريتين السابقتين (في ربطها بين طبيعة القرض والسيولة المصرفية) وتتخلص وجهة النظر هذه بان ضمان اعادة القرض

¹ Dudley , G .loukett , "Money and Banking " , printed in Singapore : mcgraw-hill book co., 1984 ,p129.

ترتبط بـ (الدخل المتوقع) هو الأساس الذي يحصل عليه المقترض من خلال استخدامه للقرض⁽¹⁾.

أي أنها تؤكد على مسألة التسديد من خلال معرفة الدخل الحقيقي والتمتوقع للمقترض.

4-نظرية ادارة المطلوبات

برزت اهمية هذه النظرية في عام 1960 في الولايات المتحدة الامريكية وتمحورت حول امكانية توفير السيولة المصرفية من خلال ادارة المطلوبات (الى جانب ادارة الموجودات). وفي هذا السياق جاء تأكيدها على ان المصارف تستطيع توفير السيولة عن طريق الحصول على القروض (الاقتراض) لمواجهة التزاماتها اتجاه المودعين , او لمواجهة طلبات المقترضين وتحصل المصارف على القروض من السوق النقدي (وتعد المصارف من ابرز أطراف السوق النقدي) وذلك من خلال طرح "شهادات الايداع" او الاقتراض من بعض الصناديق⁽²⁾.

ثانياً: نشأة الاسواق المالية وتطورها

1- نشأة سوق الاوراق المالية:

ان تتبعنا لتاريخ السوق المالية يكشف لنا ان نشوء هذه الاسواق وتطورها جاء انعكاسا للظروف والاحتياجات الاقتصادية المتزايدة في البلدان التي وجدت فيها فنشوء الاسواق المالية لم يكن من قبيل الصدفة وانما كان لمقتضيات التطور التجاري والاقتصادي في

¹ Robert M. what the bank director needs to know .the bankers magazin
September 1979 .p40.

² وداد يونس يحيى ,مصدر سابق , ص 113.

تلك البلدان ، ففكرة تلك الاسواق ظهرت منذ ان فكر الأنسان باستغلال مدخراته . وساعده في ذلك التطور العلمي ونشوء الشركات ذات الفائض المالي اذ سعت تلك الشركات الى استثمار الفوائض المالية من خلال تلك الأسواق⁽¹⁾.

ويرجع ظهور الاسواق المالية الى تطور اسواق السلع والخدمات . وان لم تكن تعرف بهذا الاسم . اذ كان يسمح للتجار بعرض بضائعهم وتحديد اسعارها والاسعار الآجلة وفي بداية القرن الخامس عشر ظهر مفهوم البورصة . وتعد كلمة بورصة في اصولها الى اسم احد كبار التجار (فان بورص) (van Bourse) الذي كان يقيم في مدينة بروج البلجيكية اذ كان يجتمع في فندقه العديد من التجار وعملاء المصارف والوسطاء الماليين. وكانت الارتباطات تتم بشكل عقود وتعهدات ثم تطورت لتشمل التزامات مستقبلية قائمة على ثقة متبادلة بين طرفين عملية التبادل . ومن ثم في امستردام في هولندا عام 1680 ثم في لندن عام 1666 وبعدها في باريس عام 1808 وبعد هذه الاسواق نشأ سوق نيويورك للأوراق المالية عام 1893⁽²⁾.

2- مفهوم سوق الاوراق المالية:

استمدت سوق المالية مفهومها من مفهوم السوق بشكل عام والذي يمثل الوسيلة التي من خلالها يلتقي البائع مع المشتري وبغض النظر عن المكان المادي للسوق . اذ ينتفي وجود المكان بسبب ما وفرته الثورة المعلوماتية في مجال الاتصال . ونتيجة لأتساع

¹ د. عباس كاظم الدعي . السياسات النقدية والمالية واداء الاسواق المالية . الطبعة الثانية . دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان ، 2018 ص114_115.

² رسمية احمد ابو موسى ، الاسواق المالية والنقدية الطبعة الاولى ، دار المعتر للنشر والتوزيع ، عمان، 2005 ص9.

مفهوم السوق المالي كونه يشمل جميع القنوات التي ينساب فيها المال بين مختلف القطاعات والمؤسسات والافراد . لذلك نجد تعاريف متعددة للسوق المالي .

وتعرف بانها المكان الذي تتقابل به الوحدات التي ترغب في الحصول على الاموال (المقترضة) مع الوحدات التي ترغب بتزويد الاموال (المقرضة) فيقوم السوق المالي بتسهيل عمليات التداول بين المشترين والبائعين لحقوق الملكية والمديونية ويتم في السوق المالية تقويم اسعار الاوراق المالية وقياس عوائدها⁽¹⁾.

ويرى بعض الباحثين بأنها الأسواق التي توفر امكانية امتلاك احد الاصول المالية مثل الاسم والسندات عبر آلية منظمة للتداول تتسم بالكفاءة والفعالية . وتحقيق منفعة للمتعاملين⁽²⁾.

3- وظائف الأسواق المالية

قد تتشابه الوظائف التي تؤديها البورصات في جميع الدول التي توجد فيها سوق الأوراق المالية اذ تعد البورصة مؤسسة حيوية تقدم خدمات ممتازة للأفراد والمؤسسات الاخرى وعليه ان من اهم وظائف البورصات ما يأتي⁽³⁾:

¹ حلا سامي خضير ، تقييم اداء سوقي العراق والسعودية للأوراق المالية والمقارنة في ما بينهما جامعة تكريت ، كلية الادارة ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية /المجلد 5 / العدد2019، 16 ص45.

² احمد سمير خيري ،تطلعات سياسية نحو تفعيل بنية الاسواق المالية في البلدان النامية / مجلة الادارة المالية والمصرفية ،العدد47، 2013 ص11.

³ فتحية مزهر عبد الرضا ، دور المصارف التجارية في تنشيط السوق المالية ، مجلة تكريت لعلوم الالية والاقتصادية المجلد(9) 2019 ص198_199.

1_ تعبئة وحشد المدخرات مع توفير درجة من السيولة للمدخرين والمستثمرين بغرض التمويل.

2_ تمويل الاستثمار: عندما يقل سعر الفائدة في المصارف عن الفائدة التي توفرها الأوراق المالية يسحب الجمهور ودائعه من المصارف وتنتقل رؤوس الاموال من المصارف الى سوق الاوراق المالية والعكس صحيح عند زيادة معدل الفائدة .

3_ اعادة بيع الاستثمارات : تمكن السوق من المالية من شراء الموجودات المالية واعادة بيعها او تبادلها بأي وقت من الاوقات .

4_ خلق رؤوس اموال جديدة : من الممكن ان تستعمل الورقة المالية كضمان للقروض المصرفية وتصبح لها جاذبية لمختلف المستثمرين . فعندما يضع المستثمر الورقة المالية لدى المصارف ويمكن الاقتراض بضمانها مبلغا معيننا لشراء اوراق جديدة وذلك نظير فائدة معينة غالبا تقل عن الفائدة التي تجلبها الاوراق المالية .

5_ توفير ادوات مالية متعددة تتباين في مستوى مخاطرها وتتجاوب مع رغبات افراد المجتمع غير المتجانسة في تحمل المخاطرة . فالمغامرون يسعون الى تحقيق عوائد مالية عالية حتى لو تطلب ذلك تحمل مخاطر عالية لذلك يفضلون الاسم على السندات .

6_ ان كفاءة السوق وسيولتها تمهدان عملية اللجوء الى رؤوس الاموال الاجنبية وتساعدان على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر واستثمارات المحفظة بأساليب مكملة للدخار المحلي وليست عوضا عنها.

7_ اختيار قيمة الموجودات المالية : وجود السوق المالية يساعد الشركات في تحديد اسعار بيع موجوداتها المالية من خلال الاستثمارات المماثلة .

ثالثاً: علاقة المصارف التجارية بأسواق الأوراق المالية وتنشيط سوق الأوراق المالية

1- علاقة المصارف التجارية بأسواق الأوراق المالية

تعد المصارف التجارية من اهم المؤسسات المالية المصرفية التي تشارك في عمل سوق الأوراق المالية. اذ تقوم بدور حيوي في الاقتصاد من خلال جمع المدخرات الخاصة وتوجيهها نحو اوجه الاستثمار المختلفة منها الصناعية والتجارية عن طريق منح قروض قصيرة الأجل وبذلك تكون قد اسهمت بعملية نقل الاموال المدخرة من ايادي مدخريها الى أيدي مستثمريها . فالدور الرئيسي الذي تقوم به المصارف التجارية داخل الاسواق المالية يتركز على قيامها بتوظيف المدخرات لديها عن طريق الاسواق المالية . وكذلك تعمل على شراء الاوراق المالية (الاسم والسندات) او بعض الاموال غير المنقولة كجزء من عمليات الاستثمار في السوق . وكذلك فأن القروض التي تقوم بمنحها لأغراض الاستثمار في السوق تمثل اهمية كبيرة غي مجال التأثير على حركة وعمل الاسواق المالية . اذ تسمح هذه القروض بشراء الاسهم والسندات التي تمنح للسماسة او الوسطاء الذين يتعاملون بسوق الاوراق المالية او الافراد الذين يرغبون بإقراض جزء من أتمان الاوراق المالية ويضعون تلك الاوراق كضمان لدى المصارف التجارية التي تمثل اهم مصادر التمويل قصير الأجل (1) .

وان المصارف التجارية على وفق الاتجاهات المعاصرة لم يعد دورها مقتصرًا في تجميع الادخار لا بل توجه تلك الادخارات نحو الفرص الاقتصادية المختلفة التي تؤدي نتائجها الى تراكمات في رؤوس الاموال . وان اتساع وعمق النشاط المصرفي جاء بجملة

¹ زياد جواد لفته الفيصل ، اهمية ومتطلبات اصلاح المصرفي في التنمية مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة . 2019 ص 40_41 .

متغيرات بيئية عالمية ومحلية . منها على سبيل المثال وليس الحصر . التحرر من القيود القانونية في انشطتها ونضوج وتكامل الاسواق المالية . بحيث اعطت مبررات منطقية لصناعة الصيرفة بولوج أنشطة استثمارية تلعب دورا مهما في تنشيط الاسواق المالية . منها الوساطة في العمولة وتقديم الخدمات الاستثمارية و الاستشارية وادارة محافظ الغير من الاوراق المالية وعمليات تسويق الصادرات الجديدة . ان هذه الأنشطة قد ولدت الثقة بالمصرف وقدرته بالتعامل مع ادوات مالية اكثر مخاطرة لابل ادارة تلك الادوات من خلال صناعة اسواقها . ومن هنا اصبح موضوع صناعة السوق يحظى بأهمية ادارة مصارف عديدة بوصف نشاطها يوفر اسهام مصرفي في تحقيق العمق والاتساع لسوق الاوراق المالية مع اكتسابه صفه الاستمرارية والسيولة بالكلفة المناسبة في الوقت والسرعة المناسبة (1) .

2- دور المصارف التجارية في تنشيط سوق الأوراق المالية

تؤدي المصارف التجارية دورا اساسيا في تنشيط الاسواق المالية فهي تشكل العمود الفقري لنظم الدفع كما يبرز دورها في حشد المدخرات وتوفير التسهيلات الائتمانية لذلك بدأت المصارف في الآونة الاخيرة في توفير خدمات استثمارية وتسهيلات ائتمانية تتجاوز انشطتها التقليدية ومن اهم المجالات التي من خلالها تعمل المصارف في تنشيط التداول في سوق الاوراق المالية (2) :

¹ هناء عبد الغفار السامرائي ، واخرون ، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية ، ط2 ، بيت الحكمة للنشر ، بغداد ، 2016 ، ص89 .

² فتحية مزهر عبد الرضا ، دور المصارف التجارية في تنشيط السوق المالية ، مصدر سابق ، ص199 .

1_ دعمها للاستثمار في السوق

تحفز المصارف التجارية المتعاملين معها على الاستثمار في سوق الاوراق المالية وذلك من خلال منحهم القروض لغرض شراء الاوراق المالية . اذ يقوم المستثمر بسداد جزء من قيمة هذه الاوراق والباقي يتم سداده بأموال يقترضها من المصرف بضمانة الاوراق المالية محل الصفقة . ويضاف الى ذلك قيام المصرف بعمليات الترويج لأسهم وسندات الشركات او المشروعات الاقتصادية وحث الجمهور للاكتتاب برؤوس اموالها . ويتوقف نجاح هذه العملية على ثقة الجمهور بالمصرف التجاري ومدى قوته في المجتمع (1) على ما يأتي:

أ_ تحديد المستوى المقبول من المخاطر: تتعرض الاوراق المالية الى نوعين من المخاطر هما المخاطر العامة والمخاطر الخاصة . ونظرا لأن النوع الاول من المخاطر يصيب كافة الاوراق المالية بغض النظر عن المنشأة المصدرة لها . فأن اهتمام المصرف ينبغي ان يتركز على المخاطر الخاصة التي قد تتعرض لها الاوراق المالية بدرجات متفاوتة . ومن الامثلة على تلك المخاطر تلك التي تتمثل في عدم قدرة المنظمة المصدرة للورقة المالية على الوفاء بالفوائد او قيمة الورقة في تاريخ الاستحقاق . او عدم قدرتها على الوفاء بهما على الاطلاق .

ب_ نطاق التنويع : يعد التنويع اداة فعالة للتغلب على مخاطر الاستثمار في الاوراق المالية . لذى يكفي ان نذكر هنا ضرورة الاشارة في السياسة الموضوعية الى المدى الذي

¹ عبدالوهاب حمدي النجار، تطوير الصيرفة المتخصصة في التنمية الصناعية نحو أنشطة اشمل من الصيرفة الاستثمارية _ مع اشارته خاصه للعراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد (25) ، المجلد (8) ، 2010 ، ص33.

سيذهب اليه المصرف في تنويع استثماراته . فقد تنص السياسة على اقتصار استثمارات المصرف على الاوراق المالية التي تصدرها الحكومة . وتلك التي تصدرها منشأة تعمل في انشطة معينة . كما قد تنص على انواع الاوراق المالية التي يمكن شراؤها (سندات واسهم ممتازة واسهم عادية) ، ونسبة الاستثمار في كل منها .

ج_ العائد المطلوب على الاستثمار: ينبغي ان تحدد السياسة اطارا للعائد الذي يمكن ان يقبله المصرف على الاستثمار . الى ذلك يتمثل العائد في جزئيين : الجزء الاول يكفي لتعويض المصرف عن مجرد حرمانه من تلك الاموال التي ستوجه لشراء الاوراق المالية ، وهو ما يطلق عليه بالعائد مقابل عنصر الزمن . اما الجزء الثاني فيتمثل في العائد الذي يكفي لتعويض المصرف عن المخاطر التي قد تتعرض لها الاموال المستثمرة .

د_ الاوراق المالية المعفاة من الضريبة وغير المعفاة منها : توضح سياسة الاستثمار اسس الاستثمار بين الاوراق المالية المعفاة من الضريبة والاوراق المالية غير المعفاة منها وعادة ما تتم المفاضلة على اساس معدل الضريبة الذي تخضع له ارباح المصرف فعندما يكون معدل الضريبة على الارباح مرتفعا ، حينئذ قد يحجم المصرف عن الاستثمار في الاوراق المالية ذات العائد المرتفع مفضلا عليها الاوراق المالية ذات العائد المنخفض ولكنها لا تخضع للضريبة .

هـ _ هيكل اتخاذ القرارات : تنص سياسات الاستثمار على المستويات الادارية المسموح لها بشراء وبيع الاوراق المالية والحد الاقصى لقيمة المشتريات او المبيعات التي يمكن ان يقوم بها كل مستوى .

و_ التنسيق بين متطلبات الربحية ومتطلبات السيولة : تنص سياسات الاستثمار في الاوراق المالية على ضرورة ربط الاستثمار في الاوراق المالية لاحتياجات السيولة ،

يعني ضرورة توجيه الموارد المتاحة للاستثمار في الاوراق المالية على درجة عالية من الجودة ويحل تاريخ استحقاقها في وقت غير بعيد .

2_ تسعى المصارف التجارية في معظم الاحيان الى انشاء وتأسيس العديد من المؤسسات العاملة في السوق المالية هذه المؤسسات هي كما يلي :

أ_ شركات الوساطة المالية

وهي تلك الشركات التي تتعامل في الاوراق المالية التي تصدرها الشركات المصدرة لهذه الاوراق وتسمى الاوراق المالية الاولية . وفي الوقت نفسه تباع هذه الاوراق في السوق الثانوي الى المدخرين وتسمى بالأوراق المالية الثانوية (1) . وتضم شركات الوساطة المالية السماسرة والوكلاء الماليين والفرق فيما بينها يكمن في ان السمسار يقوم بوظيفة جمع البائع بالمشتري ويبدل جهده للحصول على افضل الشروط لمن وكله بالعمل مقابل اجر يطلق عليه اسم السمسرة . ولا يعمل السمسار على شراء الاوراق المالية لحسابه وانما يقتصر عمله في تنفيذ امر الوسيط في البيع او الشراء (2).

ب_ صناديق الاستثمار

تساهم المصارف في سوق الوراق المالية من خلال انشاء ما يسمى بصناديق الاستثمار . تعرف صناديق الاستثمار بأنها مؤسسة ذات طبيعة خاصة تستهدف اغراضا خاصة تتمثل في تجميع مدخرات الافراد في صندوق تديره شركة ذات خبرة استثمارية لقاء عمولة

¹ عبد الغفار حنفي ، وآخرون ، بنوك تجارية _ اسواق الاوراق المالية _ شركات التأمين _ شركات الاستثمار ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2008 ص13.

² زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2012 ، ص138.

معينة . وقد نشأت هذه الصناديق بسبب حاجة صغار المستثمرين للخبرة في اختيار الاستثمارات المناسبة (1) . وقد اثبتت التجربة الاوروبية من انشاء صناديق الاستثمار كان لها اثر فعال في توجيه المدخرات نحو الاستثمارات المنتجة , وقد استفادت دول العالم النامية من هذه التجربة اذ اتجهت بعض الدول مثل الهند ، تايلند ، ماليزيا ، الفلبين الى تطوير اسواق الاوراق المالية بها عن طريق انشاء صناديق الاستثمار . وتهدف صناديق الاستثمار الى خدمة فئتين من المستثمرين هما: الفئة الاولى هم المستثمرين الذي يصعب عليهم بمفردهم ادارة اموالهم . والقيام باستثمار متنوع مبني على تحليل اتجاهات السوق والتنبؤ بالأسعار المستقبلية لتحقيق الربح . ولذلك تتجه هذه الفئة من المستثمرين الى شراء وحدات من صناديق الاستثمار . اما الفئة الثانية فهم اصحاب المدخرات الصغيرة الذين لا يملكون القدر الكافي من المال لتكوين محافظ استثمارية متنوعة ، لذلك يتم تجميع مدخراتهم في صناديق الاستثمار وتوجيهها نحو استثمارات مناسبة تساهم الى حد كبير حركة السوق صعودا وهبوطا لتحقيق اهداف المستثمرين في الحصول على الربح (2) .

ج_ شركات التأمين

ان هذه المجموعة من المؤسسات المالية المتخصصة تقوم هياكلها على اقتصاديات الاعمال من حيث البحث عن احسن فرص الاستثمار الطويل الاجل بما في ذلك تحقيق الحد الاقصى للأرباح . وهي تقوم بتجميع الادخار بوسائل مختلفة من المؤسسات

¹ د. منير ابراهيم هندي ، ادوات الاستثمار في اسواق رأس المال (الأوراق المالية وصناديق الاستثمار) ، المعهد العربي للدراسات المصرفية والمالية ، عمان ، 1994 ، ص8.

² زينب عوض الله ، واخرون اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2003 ، ص97.

الخاصة والافراد . فضلا عن مشاركة المشروعات العامة في رؤوس اموالها ووظائفها . ولكن مع الاحتفاظ لها بالطابع المالي والتجاري الخاص . لذا فهي تصدر السندات وبوليصة التأمين بمختلف انواعها كما تستخدم هذه الاموال للمضاربة في سوق الاوراق المالية على الاسهم والسندات والاوراق المالية الحكومية والاجنبية بقصد تنشيط حركة انشاء المشروعات واصدار القروض الانتاجية . كما يمكن ان تمارس الاستثمار مباشرة عن طريق تكوين وانشاء المشروعات مستخدمة في ذلك خبراتها الفنية والاقتصادية وكذلك قد تقوم بطرح جزءا من رأس المال في سوق الاوراق المالية للاكتتاب العام فضلا عن تقديمها قروضا للمشروعات الاستثمارية الجديدة او القديمة (1).

3_ اضطلاع المصارف بأداء امناء الاستثمار

نشأت المصارف لتقدم خدمات امناء الاستثمار لفئة معينة ولاسيما فيما يتعلق باستثمار مدخراتهم اذ يتلقى المصرف مدخرات العملاء ويستثمرها لهم ويدفع عنها ارباحا غير محددة تزيد وتنقص بحسب ما تحققه الاموال المدخرة حال استثمارها من عائدات، اذ يبذل المصرف اهتمامه ويتحرى الدقة والامانة في عملها ، وتحرص على الاداء الجيد والسلوك المرضي للعملاء ، ولذلك فهي لا تقتصر على ادارة واستثمار اموال العملاء الذين تشغلهم ظروف حياتهم عن ادائها او استثمارها او لا تتوفر لديهم الخبرة العملية في هذا المجال فحسب ، وانما تتعدى ذلك الى ادارة محافظ الاوراق المالية لجهات اخرى التي تعمل كأمناء استثمار ايضا مثل صناديق الاستثمار المشتركة . وشركات الاستثمار وغيرها و من الجدير بالذكر ان جميع الدول التي تبنت قيام سوق الاوراق المالية لديها جهاز مصرفي ومؤسسات تمويل متخصصة بدور كبير في تمويل شراء الاوراق المالية

¹ زينب عوض الله ، وآخرون ، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مصدر سابق ، ص176.

وكذلك فإن حجم الاموال التي يتم تداولها خلال تلك الاسواق هي اضعاف حركة التبادل التجاري (1) .

وبما ان التشريعات التي تحكم العمل المصرفي تتطلب عزل محافظ الاستثمار التي يمتلكها المصرف ضمن محفظة موجوداته عن تلك الاوراق المالية التي تشتريها لصالح غيرها ضمن حساب الامانة وهنا يؤدي المصرف عمل امين الاستثمار بالنيابة عن عملائه (2) .

رابعاً : المصارف التجارية العراقية و سوق العراق للأوراق المالية

1 - نبذة تاريخية

يعود التاريخ القديم لنشوء المصارف التجارية في العراق إلى حضارات بلاد الرافدين ، وكانت هذه الحضارات نقطة انطلاق للمصارف التجارية التي تناقلتها الأمم المختلفة . أما عن ظهور النشاط المصرفي ونشوء المصارف التجارية في العصر الحديث فهو يعود إلى نهاية القرن التاسع عشر، إذ تم فتح أول مصرف تجاري في العراق في بغداد عام 1890 كفرع من البنك العثماني في الدولة العثمانية وساهمت في ملكيته رؤوس أموال (بريطانية ، وفرنسية ، وعثمانية) ، ومن ثم البنك الشرقي الذي تأسس عام 1913 كفرعاً للبنك الشرقي في بريطانيا ، وبدأت الدولة بالتدخل ولأول مرة في النشاط المصرفي عام 1935 من خلال تأسيس مصرف متخصص باسم المصرف الزراعي الصناعي ، وجاء

¹ سيد عليوة ، دور البنوك كأمناء استثمار ، دار الأمين للطباعة و النشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2015.

² فتحية مزهر عبد الرضا ، مصدر سابق ، ص 199.

تأسيس هذا المصرف الحكومي بهدف دعم القطاعين الأساسيين الزراعي والصناعي ، من خلال تقديم القروض للأفراد لتشجيعهم على الدخول في عمليات الاستثمار الزراعي والصناعي ، وخاصة أن المصارف التجارية كانت تقوم بتمويل عمليات التبادل التجاري من خلال منح قروض قصيرة الأجل ، فيما كان الهدف المحدد للمصرف (الزراعي - الصناعي) هو منح قروض متوسطة وطويلة الأجل ، لدعم الاستثمار الصناعي و الزراعي ، بسبب تركيز هذا المصرف على دعم القطاع الزراعي فقد تم فصله عنه عام 1940⁽¹⁾.

ونظرا لأهمية انشاء بنك مركزي عراقي فقد تم تأسيسه باسم المصرف الوطني العراقي في 1947/11/16 بموجب الارادة الملكية (666) في 1947/11/19 براس مال خمسة ملايين دينار عراقي وقد شهد عقد الخمسينيات وبداية الستينيات انشاء العديد من المصارف العراقية وفتح فروع للمصارف العربية ثم اعقب ذلك صدور قانون التأميم المصارف رقم (100) في 14 تموز 1964 والذي تضمن انشاء المؤسسة العامة للمصارف بهدف ادارة المصارف العراقية المؤممة وتنظيم وتوجيه الائتمان المصرفي ، وشرع في عام 1967 قانون المصارف التجارية (48) لسنة 1997 تأسست بموجبه اربعة مصارف تجارية لكل منهما شخصيته المعنوية واستقلاله المالي والاداري وهي (مصرف الرافدين و المصرف التجاري و مصرف الاعتماد و مصرف بغداد) ، وجرى التعديل الاول على قانون رقم (48) بالقانون (78) لسنة 1970 ثم بموجبه دمجت المصارف مع بعضها لتصبح مصرفين هما (المصرف التجاري العراقي و مصرف الرافدين) ثم اعقب ذلك الغاء المؤسسة العامة للمصارف بالقانون (1083) في 1970/9/14 ونقلت اختصاصاتها الى وزارة المالية كما تم في عام 1974 دمج

¹ وداد يونس يحيى ، النظرية النقدية ، مصدر سابق ، ص 180.

المصرف التجاري العراقي بمصرف الرافدين ليصبح المصرف التجاري الوحيد في العراق والذي تم شطره من جديد الى مصرفين هما مصرف الرشيد والرافدين ، ويهدف الى اعطاء القطاع دورا اكبر في التنمية الاقتصادية فقد تم تعديل قانون المصرف المركزي رقم (64) لسنة 1976 بالقانون رقم (12) لسنة 1991 تم بموجبه السماح للقطاع الخاص بإنشاء المصارف الخاصة بعد ان كانت حكرا على القطاع العام⁽¹⁾.

2 - التطورات النوعية للقطاع المصرفي ما بعد عام 2003

بعد الاصلاح المصرفي وما تضمنه قانون المصارف رقم (94) وقانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 من اهم القوانين التي تضمنت رؤية واضحة لدور النظام المصرفي في ظل تطبيق اليات اقتصاد السوق . كما يعد من بين القوانين الاساسية في المنظومة التشريعية الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية في العراق ، والهدف الرئيسي لقانون المصارف هو جعل اطار العمل القانوني في العراق في مجال الصيرفة متفقا والمعايير الدولية ويسعى القانون الى تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وذلك بإنشاء جهاز مصرفي منفتح وامن وسليم وتنافسي ، يعزز الاهداف الرئيسية للبنك المركزي العراقي في الحفاظ على استقرار الاسعار وتنفيذ السياسات النقدية ، واهم ما تمخضت عنه تلك القوانين الأساسية هو الاتي⁽²⁾ :

¹ البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير السنوي لعام 2003 ومطلع عام 2004 ، ص 21 ، ص 22.

² سنان كامل الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، صندوق النقد العربي ، ابوظبي، 2017 ، ص 23 .

1_ تحرير القطاع المالي وخصوصا معدل الفائدة اذا تخلى البنك المركزي العراقي عن تحديد معدلات الفائدة التي تتقاضاها او تدفعها المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة لزيائنها .

2_ فتح باب المشاركة للمصارف الاجنبية بالعمل داخل العراق سواء كانت بشكل فروع او شركات مستقلة او مشاركات مع المصارف الاهلية في مناخ ينسجم مع قانون الاستثمار .

3_ التحول من الرقابة المصرفية المنحكمة القانونية على اساس ما يسمى (Rule base) الى الرقابة الوقائية التلقائية (prudential) التي استطاع البنك المركزي العراقي من خلالها فرض الرقابة الوقائية عبر اللوائح التنظيمية وتطبيقها بعيدا عن الاجراءات الادارية الرقابية القسرية ، وهو الامر الذي يمكن الجهاز المصرفي من العمل بمرونة وكفاءة .

4- اطلاق حرية التحويل الخارجي دون قيد او شرط وهذا يتماشى مع مضمون المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي المتعلقة بتحرير الحساب الجاري لميزان المدفوعات باستثناء ما يتعلق بقانون مكافحة غسيل الاموال واموال الجريمة والارهاب في العراق .

5- تحديث نظام المدفوعات المصرفية من خلال ادخال نظام (RTGS) والذي يعني نظام التسوية الاجمالية الانية (Real Time Gross settlement) وتصدر التسويات الاجمالية على ما يزيد نصف ترليون دينار عراقي يوميا بأكثر من (100) معاملة علما ان هذا النظام يقلل من عمل اللايقين في العمل المصرفي وعمليات التلاعب.

6- اصدار اللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من تنوع عملياتها خارج الميزانية العمومية بما يحقق تنافسية عالية وحصولها على موارد مالية بأجال مختلفة وتقليل المخاطر في مجال الاستثمار والتحول الجزئي من قاعدة الفائدة في تحقيق الربح داخل الميزانية من حيث قبول الودائع ومنح الائتمان الى عمليات ما تسمى (Fees base) .

7- ادخال البنك المركزي العراقي نظام التصنيف الائتماني (CAMEL) كبديل عن اظهار المراكز المالية الممثلة بحجم الموجودات لما يحققه الاخير من نوافذ غير محبذة تؤدي كثيرا الى مخاطر نظامية .

3- سوق العراق للأوراق المالية

تأسس سوق العراق للأوراق المالية في بغداد بموجب القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية رقم (74) الصادر في نيسان عام 2004¹، وبأسلوب التداول اليدوي اي التسجيل على لوحات بلاستيكية ويتم التداول على اسهم الشركات عندما يتطابق سعر الشراء مع سعر البيع وفقا للعرض والطلب¹.

أ- أهداف سوق العراق للأوراق المالية

يهدف سوق العراق للأوراق المالية الى ما يلي:

1_ تنظيم وتدريب أعضائه والشركات المدرجة في السوق بطريقة مع هدف حماية المستثمرين وتعزيز ثقة المستثمرين بهم.

2_ تعزيز مصالح المستثمرين بسوق حرة أمينة و فعالة و تنافسية وتتسم بالشفافية .

¹ سوق العراق للأوراق المالية ، التقرير السنوي التاسع ، 2012 ، ص3.

3_ تنظيم وتبسيط تعاملات الأوراق المالية بصورة عادلة وفعالة ومنتظمة ومن ضمنها عمليات المقاصة والتسوية لهذه التعاملات.

ب- التطورات النوعية في سوق العراق للأوراق المالية

1- قيام سوق العراق للأوراق المالية ببناء موقعين للمعلومات والبيانات على شبكة الانترنت في عام 2005 وباللغتين العربية والانكليزية احدهما على الاتحاد الأوروبي الآسيوي للبورصات (FEAS) تنشر فيه كافة نشاطات السوق والتداول اليومية والشهرية والسنوية وبجهود اقسام العلاقات العامة والإيداع المركزي والحاسبة الالكترونية وبالعنوانين الآتيين: (www.isx-iq.net) (www.feas.iraqse) كجزء من وسائل الإفصاح المعلوماتي⁽¹⁾.

2- بدء تداول الأوراق المالية لغير العراقيين في سوق العراق للأوراق المالية ابتداء من آب عام 2007، و تأسس مركز الإيداع العراقي 2019 /4/19 بعد موافقة هيئة الأوراق بفصل مركز الإيداع عن سوق العراق للأوراق المالية وباشرة عمله في 2009 /1/1 مؤسسة اقتصادية غير ربحية تساهم في تعزيز الاستثمار الاقتصادي الأمن والمستقر وذلك بدعمه لجميع القطاعات الاقتصادية والمستفيدة من الخدمات الضرورية التي يقدمها المركز لاستكمال التداول الالكتروني لكونه تابع لسوق العراق للأوراق المالية يهدف المركز إلى تعزيز ثقة المستثمرين بالأوراق المالية وتمكينهم من متابعة استثماراتهم بسهولة عن طريق السجل المركزي لحفظ الأوراق المالية وشهادات الأسهم لكافة شركات الاستثمار المساهمة من خلال منح كل مستثمر رقما خاصا سواء كان المستثمر شخصا

¹ هيئة الأوراق المالية ، التقرير السنوي لحركة التداول في سوق العراق للأوراق المالية عام 2017، ص

معنويا ام طبيعيا وفتح حساب تداول المستثمرين من خلال وسيط وذلك للحد من المخاطر التي كانت تجري أثناء التداول اليدوي مثل تعرض الورقة المالية (شهادات الأسهم) للتلف او الفقدان او التزوير ، إضافة إلى سرعة دوران الأوراق المالية.

3- انتقل التداول في سوق العراق للأوراق من أسلوب التداول اليدوي والتسجيل على لوحات بلاستيكية ، أي تخصيص لوحة بلاستيكية لكل شركة مساهمة يجري التداول على أسهمها بأسلوب المزايدة العلنية المكتوبة وهذا الشكل من التداول ساد جميع البورصات في العالم قبل اعتمادها النظم الالكترونية ، استمر العمل بهذه الطريقة لغاية 19 نيسان 2009 ، ثم انتقل إلى التداول الالكتروني و عقدت أول جلسة تداول الكتروني في السوق يوم الأحد الموافق 2019 /4/19، وبذلك بدا عهد جديد للتداول ، اعتبارا من 1 تشرين الثاني 2019 أصبح عدد الجلسات الأسبوعية (5) جلسات وهو أمر يحدث لأول مره في تاريخ البورصة العراقية، بعد قبول سجلات مساهمي أكثر من ثلثي الشركات المدرجة في السوق وبعد نجاح إيداع أسهمها في مركز الإيداع.

4 - إطلاق رقم قياسي جديد (مؤشر السوق في شباط 2013) اعتمد على استبعاد الشركات المشطوبة وضعيفة التداول التي كانت في العينة السابقة واطافة شركة جديدة تمثل قطاع الاتصالات، بلغت قيمة المؤشر في جلسة الأساس (100) نقطة ، وأغلق المؤشر في نهاية شهر شباط (120) نقطة .

خامساً: مؤشرات المصارف التجارية في سوق العراق للأوراق المالية

نتناول في هذه الفقرة أهم المؤشرات التي تظهر أداء المصارف التجارية في سوق العراق للأوراق المالية .

جدول (1) مؤشر اسعار اسهم قطاع المصارف في سوق العراق للأوراق المالية للمدة
" (2020-2014)

التغير % $\frac{(Y_i - Y_{i-1})}{(Y_{i-1})} (100)$	المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية	التغير % $\frac{(Y_i - Y_{i-1})}{(Y_{i-1})} (100)$	مؤشر قطاع المصارف	المدة
-	64.669	-	91.136	2014
-29.42%	45.644	-32.63%	61.400	2015
-44.60%	25.288	-40.74%	36.386	2016
36.78%	34.590	-0.62%	36.160	2017
68.72%	58.360	0.91%	36.489	2018
-24.02%	44.342	145.12%	89.441	2019
-7.46%	41.033	-1.25%	88.321	2020

" _ بعد عام 2018 لم يتم احتساب المؤشر قطاعيا بل احتسب الكترونيا

المصارف التجارية و دورها في تفعيل سوق العراق للأوراق المالية

جدول رقم (2) الأهمية النسبية لعدد الشركات المدرجة والمتداولة لقطاع المصارف الى اجمالي شركات سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2009_2020)

الاهمية النسبية (6) $\frac{(2)}{(4)} (100)$	الاهمية النسبية (5) $\frac{(1)}{(3)} (100)$	عدد الشركات المتداولة في السوق (4)	عدد الشركات المدرجة في السوق (3)	الشركات المتداولة لقطاع المصارف (2)	عدد الشركات المرجحة لقطاع المصارف (1)	المدة
%24	%18	59	78	14	14	2009
%20	%19	80	84	16	16	2010
%20	%21	84	85	17	18	2011
%22	%22	85	85	19	19	2012
%23	%24	87	83	20	20	2013
%24	%28	89	74	21	21	2014
%25	%28	83	76	21	21	2015
%27	%23	83	97	22	22	2016
%25	%21	80	100	20	21	2017
%29	%20	73	103	21	21	2018
%31	%21	72	103	22	22	2019
%25	%20	84	104	21	21	2020

المصدر/ (1) _ سوق العراق للأوراق المالية ، التقارير السنوية للأعوام 2009_2020،

اعداد مختلفة (")_ النسبة من عمل الباحث

جدول رقم (3) الاهمية النسبية لرسملة قطاع المصارف بالنسبة لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2009_2020)

النسبة % (4) " $\frac{(2)}{(3)}$ (100)	رسملة السوق مليون دينار (3)	رسملة قطاع المصارف مليون دينار (2)	المدة (1)
51%	151,327	77,653	2009
74%	432,140	321,711	2010
73%	774,522	565,408	2011
75%	1,003,834	754,843	2012
78%	1,151,426	896,221	2013
82%	1,507,126	1,229,900	2014
82%	1,848,121	1,519,282	2015
85%	2,460,480	2,093,582	2016
81%	3,550,680	2,889,034	2017
86%	4,609,843	3,952,300	2018
78%	1,151,426	896,221	2019
84%	469,943	395,330	2020

المصدر/1- سوق العراق للأوراق المالية ، التقارير السنوية للأعوام 2009_2020،

اعداد مختلفة .

"_ النسبة من عمل الباحث .

المصارف التجارية و دورها في تفعيل سوق العراق للأوراق المالية

جدول رقم (4) الأهمية النسبية لتداول قطاع المصارف في سوق العراق للأوراق المالية
للمدة (2011_2020)

النسبة % (3) $\frac{(1)}{(2)} (100)$	قيمة تداول سوق العراق للأوراق المالية (مليون دينار) (2)	قيمة تداول قطاع المصارف (مليون دينار) (1)	المدة
72%	127,951	91,872	2011
76%	366,809	279,696	2012
79%	146,891	115,988	2013
95%	427,367	407,175	2014
89%	301,305	267,156	2015
34%	411,928	139,232	2016
65%	400,359	259,412	2017
80%	941,198	751,456	2018
76%	893,825	677,332	2019
80%	1,192,341	953,874	2020

المصدر/1_ هيئة الأوراق المالية ، التقرير السنوي لحركة التداول في سوق العراق
للأوراق المالية عام 2020

"_ النسبة من عمل الباحث .

سادساً: تفعيل دور المصارف التجارية الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية

للمصارف والمؤسسات المالية دورا مهما في الاقتصاد الوطني كونها الأساس في قيام سوق الأوراق المالية بعملها ، وبدونها فان تلك الأسواق لا تستطيع تحويل الأموال إلى الأفراد الذين لديهم فائض الى الآخرين الذين لديهم نقص بالأموال ويمتلكون فرص استثمارية ، وعادة ما توفر المصارف التجارية الموارد المالية ورؤوس الأموال العاملة .

إن دراسة كيفية الوصول الى وضع تقوم فيه الأجهزة المصرفية بتقديم الأفضل من خلال وسائل معينة وسياسات مصرفية تهدف كلها الى تعزيز دور المصارف التجارية العراقية وعلى رأسها البنك المركزي العراقي في تنمية سوق أوراق مالية فعال وصولا الى تنمية اقتصادية مستدامة تشارك المصارف في تمويلها وتقديم الدعم المالي اللازم لها وبما أن جوهر الصيرفة يتمثل بقدرة المصارف على خلق ائتمان يفوق ما لديها من احتياطات نقدية ورأس مال مدفوع وودائع رئيسية ناتجة عن ادخار نقدي حالي أو ادخارات من دخول ثابتة، وهكذا أنقل الهدف من الودائع الى القروض أو من الاعتبار الاقتصادي العادي لخلق وسائل التداول الى المشكلة النموذجية لأصحاب المشروعات او المستثمرين وهي رأس المال المقترض وهكذا يسمح الائتمان الصيرفي بالتوسع الاقتصادي ويتكويّن راس المال على الرغم من ان الادخارات قد لا تكون كافية لتمويل الاحتياجات الفعلية.

ومن خلال تتبع حركة الاسهم المتداولة خلال عام 2020 نجد أن القطاع المصرفي جاء المرتبة الأولى من حيث الاسهم المتداولة حيث بلغت الاسهم المتداولة في القطاع المصرفي ما يقارب 229.7 مليار سهم من أصل 262.9 مليار سهم حجم تداول سوق العراق لأوراق المالية أي يشكل القطاع المصرفي ما نسبته 87.4% من المجموع الكلي لحجم تداول سوق العراق للأوراق المالية .

المصارف التجارية و دورها في تفعيل سوق العراق للأوراق المالية

يبين الجدول التالي تصنيف تداول الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية قطاعياً للأعوام 2019-2020.

جدول 5 الأسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية مصنفة قطاعياً للأعوام 2019- 2020

2019		2020		القطاعات
نسبة تداول اسهم كل قطاع الى الاجمالي	عدد الاسهم المتداولة (مليون)	نسبة تداول اسهم كل قطاع الى الاجمالي	عدد الاسهم المتداولة (مليون)	
82%	173,224.40	87%	229,721.50	المصرفي
1%	1,845.00	0%	616.30	التأمين
2%	3,847.30	1%	3,617.90	الخدمات
11%	24,220.80	6%	17,056.90	الصناعي
0%	559.20	0%	1,153.70	الفندقي والسياحي
1%	1,600.50	0%	1,041.90	الزراعي
3%	5,543.60	4%	9,703.30	الاتصالات
100%	210,840.80	100%	262,911.50	المجموع

المصدر/1_ هيئة الاوراق المالية ، التقرير السنوي لحركة التداول في سوق العراق للأوراق المالية عام 2020

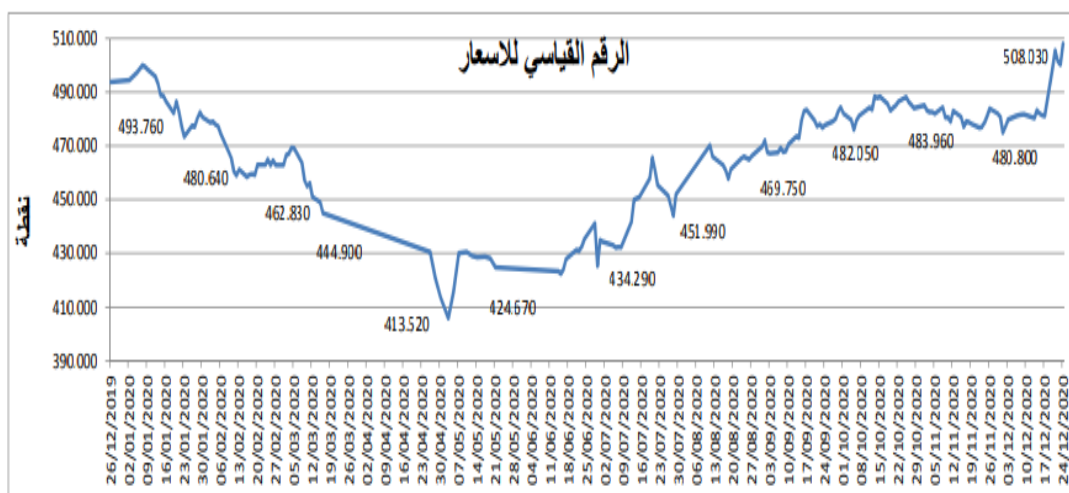
وسجل الرقم القياسي لمؤشر لأسعار الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية (ISX60) ارتفاعاً بمقدار 2.89% عن عام 2019 ، ويبين الجدول التالي حركة الاغلاق الفصلي للرقم القياسي لسوق العراق للأوراق المالية (ISX60).

جدول 6 حركة الاغلاق الفصلي للرقم القياسي لسوق العراق للأوراق المالية

نسبة التغير % $\frac{(D20 - D19)}{(D19)}(100)$	كانون الأول (2020) D20	ايلول (2020)	حزيران (2020)	آذار (2020)	كانون الأول (2019) D19	الأشهر
2.89%	508.03	484.38	434.94	444.9	493.76	المؤشر العام ISX60

المصدر/1_ هيئة الأوراق المالية ، التقرير السنوي لحركة التداول في سوق العراق
للأوراق المالية عام 2020

ويبين الشكل (1) التالي الحركة الشهرية للرقم القياسي للأسعار في سوق العراق للأوراق
المالية (ISX60) .



المصدر/1_ هيئة الأوراق المالية ، التقرير السنوي لحركة التداول في سوق العراق
للأوراق المالية عام 2020.

حيث بلغت القيمة السوقية للأسواق المالية العربية خلال عام 2020 (3077.73) مليار دولار وقد جاء سوق العراق للأوراق المالية في المرتبة الحادية عشرة بقيمة 11.69 مليار دولار وبنسبة وقدرها 3.8% من إجمالي القيمة السوقية للأسواق المالية

العربية¹.

يرى الباحث مما سبق أن القطاع المصرفي في العراق عزز من واقع سوق العراق للأوراق المالية على الرغم مما يواجهه العراق من عوائق متمثلة بعدم استقرار الوضع الأمني وكذلك الاقتصادي التي تحول دون قدرة السوق على استقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية و الأجنبية، ولكن نجد أنه من الضروري البحث عن سبل وآليات لتعزيز كفاءة سوق العراق للأوراق المالية وتنشيط أدائه بالمستوى المطلوب ، وعلى هذا الأساس تقدم مجموعة من العوامل التي تدعو إلى ضرورة الاخذ بها لتطوير السوق ورفع كفاءته (2):

1- الإفصاح والرقابة

2- تعزيز الدور الرقابي للسوق

3- تعزيز الشفافية و الإفصاح

4 - تشجيع الاستثمار

5- مكننة أنظمة التداول

6- تعميق الوعي الاستثماري

يرى الباحث ان تطوير الأسواق المالية يساهم في تحسين مناخ الاستثمار وبذلك فإن

¹ هيئة الأوراق المالية ، التقرير السنوي لحركة التداول في سوق العراق للأوراق المالية

عام 2020، ص 11.

² مفتاح صالح ، واخرون ، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية ، مجلة الباحث ، جامعة محمد خيضر

، العدد (11) 2019-2020، ص 192.

السوق المالية تمكن المستثمر من توظيف امواله ببسر وسهولة والحصول على عائد مناسب مما يشجع الشركات على الاقبال لطرح أسهمها في سوق الأوراق المالية والعمل بشفافية ووضوح وفق المعايير الدولية والمحلية، ولاسيما في ظل التطور التكنولوجي والتداول الإلكتروني الذي يزيد من سرعة الافصاح عن المتغيرات في إدارة الشركة وقوائمها المالية ووضعها المالي ما يضع الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية محط انظار الجميع من مالكي الاسهم الى المستثمرين الذين يتهافتون لاقتناء اسهم الشركات التي تحقق معدلات ارباح عالية وتتسم بالاستمرارية والوضوح ما يشجع حركة رأس المال باتجاه السوق التي تنعكس على زيادة حجم الانتاج وتطوير نشاط المشاريع المختلفة التي تستثمر فيها أموال الأفراد والمصارف ويتم تداول أسهمها التي تمثل حصصاً في رؤوس أموال تلك الشركات ما يسهم في النهاية في خدمة الاقتصاد الوطني وزيادة اجمالي الناتج المحلي وتحقيق الرفاه المنشود.

سابعاً- الاستنتاجات

1- نجد ان للمصارف التجارية العراقية علاقة وثيقة في سوق العراق الأوراق المالية باعتبار أن القطاع المصرفي احد القطاعات الاقتصادية المساهمة في سوق الأوراق المالية ووصل حجم تداول اسهم قطاع المصارف في عام 2020 حوالي 87 % من اجمالي تداول أسهم القطاعات المختلفة في سوق الأوراق المالية.

2- من خلال تتبع مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية نجد انه يوجد دور جوهري لشركات القطاع المصرفي في دعم مؤشرات سوق العراق للأوراق وتفعيل مؤشرات ادارة السوق .

3- ساهمت المصارف التجارية في السوق مساهمة فعالة ، كون أن المصارف التجارية من ابرز القطاعات الاقتصادية المساهمة في السوق ، وان علاقة السوق بالقطاع المصرفي تتوقف عنده كفاءة هذا القطاع وقدرته على القيام بأعمال السوق .

4- يلاحظ من خلال تحليل مؤشرات السوق أن مؤشرات قطاع المصارف والقطاع الصناعي في سوق العراق للأوراق المالية شكلت حوالي ثلثي فيما يتعلق بعدد الشركات وحجم التداول والقيمة السوقية خلال مدة الدراسة .

ثامناً - التوصيات

1_ ضرورة تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى المساهمة في السوق والتركيز على تطوير قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والاستثمار .

2_ فتح فروع لسوق العراق للأوراق المالية في عدد من محافظات العراق وذلك لتسهيل عمل السوق في استقطاب عددا أكبر من الشركات والمستثمرين على المستويين المحلي والدولي .

3_ ربط سوق العراق للأوراق المالية بالأسواق المالية العربية والدولية باستخدام شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) ، وان كان لدى السوق موقع على هذه الشبكة الا انه لا يزال قاصرا عن تأديته الغرض المنشود .

4_ توفير الحماية القانونية الكافية لكسب ثقة المستثمرين العراقيين والأجانب لإنشاء شركات جديدة للعمل في سوق العراق المالية لغرض تكاملها .

5_ تشريع قانون من شأنه أن يفعل عملية دخول الاستثمارات الأجنبية عن طريق سوق العراق للأوراق المالية وبما ينسجم مع احتياجات ومصالح الاقتصاد العراقي آنيا ومستقبليا.

6_ - تحقيق درجة عالية من الشفافية والإفصاح وتوفير المعلومات عن كافة الشركات المتداول أسهمها في السوق ، وليس فقط عن طريق التقارير السنوية كما معمول به الآن، وإنما على معلومات مالية وغير مالية مستمرة خلال السنة، ويكون المستثمر على بينة وإطلاع عن وضع الشركات العاملة في السوق .

قائمة المصادر

الكتب العربية :

- (1)- د. اسماعيل محمد هاشم, مذكرات في البنود والنقود, دار النهضة العربية للنشر,بيروت,1976.
- (2)- رسمية احمد ابو موسى ، الاسواق المالية والنقدية الطبعة الاولى ، دار المعترف للنشر والتوزيع، عمان،2005 ص9.
- (3)- رمضان الشراح, البنوك المتخصصة لدول الخليج العربي, مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع,بيروت,ط1, 1999,ص14.
- (4)- د. خالد وهيب الراوي, النظريات التي تفسر نشأة المصارف الخارجية, دار المناهج للنشر , عمان,2010,ص42.
- (5) _ هناء عبد الغفار السامرائي ، وآخرون ، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية، ط2 ، بيت الحكمة للنشر ، بغداد ، 2016 ، ص 89 .
- (6) - د. عباس كاظم الدعيمي . السياسات النقدية والمالية وإداء الاسواق المالية . الطبعة الثانية . دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان ، 2018 ص114_115
- (7)- د. عبدالمنعم السيد علي, وآخرون, النقود والمصارف والاسواق المالية, دار الحامد للنشر , ط1, 2004.
- (8)_ زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2012 ، ص138.

(9) _ زينب عوض الله ، وآخرون أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003 ، ص97.

(10) _ عبد الغفار حنفي ، وآخرون ، بنوك تجارية _ اسواق الاوراق المالية _ شركات التأمين _ شركات الاستثمار ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2018 ص13.

(11) _ سيد عليوة ، دور البنوك كأمناء استثمار ، دار الأمين للطباعة و النشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2015.

(13) - وداد يونس يحيى، النظرية النقدية (نظريان-سياسات-مؤسسات) ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الوصل، 2011، ص107.

(14) _ د. منير ابراهيم هندي ، أدوات الاستثمار في اسواق رأس المال (الاوراق المالية وصناديق الاستثمار) ، المعهد العربي للدراسات المصرفية والمالية ، عمان ، 1994 ، ص8.

(15) _ د. زكريا عبد الحميد باشا، النقود والبنوك مع وجهة نظر اسلامية، الكويت ، لجنة البحوث والتدريب، كلية التجارة، جامعة الكويت ، ط3، 2018، ص61.

المجلات والبحوث :

(1) _ احمد سمير خيرى ،تطلعات سياسية نحو تفعيل بنية الاسواق المالية في البلدان النامية / مجلة الادارة المالية والمصرفية ،العدد47 ، 2013 ص11.

(2) _ عبدالوهاب حمدي النجار، تطوير الصيرفة المتخصصة في التنمية الصناعية نحو أنشطة اشمل من الصيرفة الاستثمارية _ مع اشارته خاصه للعراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد (25) ، المجلد (8) ، 2010 ، ص33.

(3) خليل محمد الشماخ ، دور المصارف الشاملة في تطوير سوق الأوراق المالية ، مجلة اتحاد المصارف العربية / مجلد(14)، العدد (108)، 2019(1)_حيدر يونس كاظم الموسوي اثر الأداء المالي للمصارف الاسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية الاردن والسعودية حالة تطبيقية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، 2019، ص 79.

(4)_ سنان كامل الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، صندوق النقد العربي ، ابوظبي، 2017 ، ص23 .

(5)- حلا سامي خضير ، تقييم اداء سوقي العراق والسعودية للأوراق المالية والمقارنة في ما بينهما جامعة تكريت ، كلية الادارة ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية /المجلد 5 / العدد2019، 16 ص45.

(6) _فتحية مزهر عبد الرضا ، دور المصارف التجارية في تنشيط السوق المالية ، مجلة تكريت لعلوم الالية والاقتصادية المجلد(9) 2019 ص198_199.

(7)_ مفتاح صالح ، واخرون ، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية ، مجلة الباحث ، جامعة محمد خيضر ، العدد (11) 2019-2020، ص31.

الرسائل:

(1)_ زياد جواد لفته الفيصل ، اهمية ومتطلبات الاصلاح المصرفي في التنمية مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة . 2019 . ص40_41 .

(2)_ حيدر يونس كاظم الموسوي ، اثر الاداء المالي للمصارف الاسلامية في مؤشرات سوق الاوراق المالية العراق والسعودية حالة تطبيقية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2019 .

التقارير:

(1)_ البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير السنوي لعام 2003 ومطلع عام 2004 ، ص21 ، ص22.

(2)_ سوق العراق للأوراق المالية ، التقرير السنوي التاسع ، 2012 ، ص3.

(3)_ سوق العراق للأوراق المالية ، التقارير السنوية للأعوام 2009_2018، اعداد مختلفة.

(4)_ سوق العراق للأوراق المالية ، التقرير السنوي السابع ، 2018، ص 5.

(5)_ سوق العراق للأوراق المالية ، التقرير السنوي العاشر، 2020، ص18.

(6) هيئة الأوراق المالية ، التقرير السنوي لحركة التداول في سوق العراق للأوراق المالية عام 2020، ص 2.

المصادر الاجنبية :

¹–Dudley , G .loukett , "Money and Banking " , printed in
Singapore : mcgraw –hill book co., 1984 ,p129.

² –Robert M. what the bank director needs to know .the bankers
magazin September 1979 .p40.